

حفظهم الله

الإخوة/ الأعضاء الأساسيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد درست لجنة معايير المحاسبة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إمكانية قيام المنشآت التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS For SMEs) بتطبيق النسخة الكاملة للمعايير الدولية للتقرير المالي (Full IFRS)، وإمكانية عودتها مرة أخرى في فترات لاحقة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IFRS For SMEs)، وبعد المناقشة والاطلاع على التجارب الدولية بهذا الخصوص، قررت اللجنة ما يلي:

يجوز للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة أن تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة بدلا من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشرطين:

1. أن تطبق جميع المعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها.
2. أن تستمر في تطبيق النسخة الكاملة للمعايير الدولية، ولا يجوز لها العودة للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ما لم يحدث تغير جوهري في وضع المنشأة يجعل التكلفة والجهود العالية لإعداد القوائم المالية وفقا للنسخة الكاملة لم يعد لها ما يبررها بالمقارنة مع تكلفة وجهود إعداد تلك القوائم وفقا للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومثال ذلك ما يلي:

- أ. أن تتحول السيطرة على المنشأة إلى منشأة تطبق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، على ألا تكون تلك السيطرة مجرد سيطرة مؤقتة، أو أن تنتهي سيطرة منشأة أخرى تطبق النسخة الكاملة.
- ب. أن تخضع الشركة لإعادة هيكلة جوهريّة، تؤدي إلى تخفيض كبير في حجم الأعمال يجعل التكلفة والجهود العالية لإعداد القوائم المالية وفقا للنسخة الكاملة غير مبررة بالمنفعة المقابلة.

وذلك للإحاطة،

وتقبلوا تحياتي،،،

المستد

الأمين العام

د. أحمد بن عبدالله المغامس

